العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

مفاوضات اللجنة الدستورية السورية رهينة «لعبة الأمم»

دمشق تماطل في تحقيق أي اختراق بانتظار تسويات بين روسيا والغرب

تعثر مفاوضات اللجنة الدستورية في جنيف أمر متوقع، حيث أن النظام السوري وداعمته روسيا غير مستعدين بعد لتحقيق اختراق في هذا الملف، دون أن تسبق ذلك تفاهمات مع باقي الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في النزاع.

وفد النظام خارج التغطية

جنيف – تعثّر انعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية السورية في جنيف، الثلاثاء، بسبب تواصل الخلافات بين النظام والمعارضة على أجندتها، في ظل مساع أممية لتقريب وجهات النظر بينهما.

واتهم قيادي في وفد المعارضة السورية في تصريحات لـ"العرب" "النظام بتعطيل الجلسات ومخالفة القواعد الاجرائية". وفي تطابق مع معلومات جرى الحصول عليها من فريق المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون، كشف القيادي المشارك في اجتماعات جنيف أن "وفد النظام لم يلتزم بالقواعد الإجرائية لعمل اللجنة، والمتضمن أن يسلّم الرئيس المشترك لكل وفد جدول الأعمال المقترح قبل 72 ساعة من بدء الاجتماعات، وانتظر حتى صباح الدورة الثانية، الاثنين. واشترط التوافق على ما سمّاه الركائز أو الثوابت الوطنية قبل الدخول إلى قاعة الاجتماعات ومناقشة بنود الدستور".

واعتبر المعارض أن "استمرار النظام في التمترس خلف شروطه التي لا علاقة لها بعمل اللجنة السورية وطبيعتها وولايتها يعود إلى الدعم الروسي"، لافتا إلى أن "الروس يسعون إلى إسعاف وفد النظام مع إدراكهم أنه يعرقل إحراز أي تقدم".

> استمرار دمشق في التمترس خلف شروطها التي لا علاقة لها بعمل اللجنة السورية وطبيعتها يعود إلى الدعم الروسي

وردا على تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الاثنين، اتهم فيها مكتب بيدرسن بالتدخل في عمل اللجنة الدستورية، شدد القيادي في المعارضة المشارك في أعمال اللجنة على أن "المبعوث الأممي وفريقه يلعبان دور الميسر فقط ولا يتدخلون في عمل اللجنة".

وكان لافروف دعا بيدرسون إلى "ضرورة أن يلتزم بالتفويض الممنوح له، ويضمن احترام كل الأطراف من دون استثناء، لمبدأ توصّل السوريين بأنفسهم إلى اتفاقات وعدم السماح بأي محاولات للتدخل في هذه العملية". وشدد لافروف على أهمية "تحقيق التوازن في كادر موظفي مكتب المبعوث الأممي، والذي يجب أن يعتمد مبدأ التمثيل الجغرافي العادل المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة".

واعتبرت أوساط دبلوماسية أن التوصّل إلى تفاهم سوري-روسي حول الخروج بتعديلات دستورية أو دستور جديد لا يمثل الحل النهائي للأزمة في هذا البلد، بل مسارا أوليا في جهود التسوية. ومع ذلك، لا يبدو، وفق تلك الأوساط، أن دمشق كما الراعي الروسي مستعجلان لإحداث نقلة نوعية تقنع السوريين كما العواصم الغربية بجدية الورشة الدستورية التي تستضيفها جنيف.

ولفت مراقبون لسياق العملية الدستورية إلى أن تشكيل اللجنة استغرق وقتا طويلا تجاوز العامين بسبب تدخل كافة أطراف النزاع الإقليميين والدوليين في الاتفاق على أعضائها، وأن التبشير بتشكيل هذه اللجنة لم يعن إلا الدخول في متاهات جديدة تهدف إلى تمييع أي حلول سورية داخلية بانتظار تسويات وتقاطعات وتفاهمات الخارج. ورأى هؤلاء أن من الصعب على هذه اللجنة تجاوز العقبات المصطنعة قبل أن ترسم خرائط "لعبة الأمم" في المنطقة برمتها، وقبل أن تتم صياغة "نظام إقليمي" جديد في المنطقة.

ويرى خبراء في الشؤون الاستراتيجية أنه من غير الممكن التعويل على نص دستوري حديث لحل أزمة معقدة دون وجود إرادة دولية جامعة. ولفت هؤلاء إلى أن التعديلات الدستورية التي توصّل إليها اللبنانيون في مدينة الطائف السعودية عام 1989، ليست سبب إنهاء الحرب الأهلية في البلد (1975–1990)، بل جاء نتاج توافق دولي إقليمي فرض على المتنازعين المحليين الحل وفرضوا إخراجه عبر "اتفاق الطائف الشهير".

ولفتت مصادر سورية إلى أن وفد النظام جاء إلى جنيف في هذه المرحلة حاملا هدفا واحدا وهو تجنب النقاش في المسائل المتعلقة بصياغة الدستور، وجر الحديث نحو مواضيع إشكالية أخرى. وأن الورقة التي حُملت من دمشق وسلمت إلى مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسن بعنوان "ركائز وطنية تهم الشعب السوري" تندرج في هذا السياق.

ويدور السجال بين نظام ومعارضة حول مقاربتين. مقاربة المعارضة التي تستند على كيفية العمل وفق روحية القرار الدولي 2254، ومقاربة النظام الرافض للقرارات الدولية ويسعى إلى تجاوزها وتدجينها، معولا على النجاحات العسكرية التي حققها من خلال الدعم الروسي لفرض أمر واقع جديد يفترض أن يتجلى داخل نصوص الدستور العتيد.

وأظهرت مجريات جنيف أن المعارضة والمبعوث الدولي وقفا في خندق واحد مستظلين بالمرجعية الدولية، فيما وقف وفد النظام في خندق مقابل، مستقويا بالموقف الحازم الذي أطلقه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ضد بيدرسون شخصيا، وهو الأمر الذي نبّه المراقبون إليه.

وتحدثت أنباء من جنيف عن أن المعارضة لا تريد الخوض في جدل دستوري نظري دون أن تواكب هذه العملية بانفراجات ميدانية تخفف معاناة السوريين. وأضافت الأنباء أن هناك جهودا، أزعجت الجانب الروسي، تبذل من أجل خلق زخم دولي أكبر للضغط على النظام، لإجباره على وقف عملياته العسكرية في إدلب وغيرها من المناطق السورية. وقالت المعلومات إن المعارضة تودّ تحقيق تقدم في ملف المعتقلين، خصوصا أن وفد النظام تسلّم مرغما ورقة حوله خلال الجولة الماضية.

وكان ممثلو المجتمع المدني قد اجتمعوا مع بيدرسن معتبرين أن استمرار العمليات العسكرية يعيق عمل اللجنة الدستورية، ومطالبين بلقاءات مع وفود دولية لبحث الموضوع.

والواضح أن دمشق تسعى للمماطلة في إعطاء رأي في جدول الأعمال، ولا تريد أساسا الانخراط في المضمون، معولة على الجدل حول ما هو إجرائي طالما أن سياسة موسكو الراهنة لا تتطلب أكثر من ذلك. وعُلم في هذا الصدد أن المبعوث الدولي التقى رئيس وفد النظام أحمد الكزبري من أجل التحقق في ما إذا كان وفد النظام يحمل مقترح جدول أعمال الجلسات، على غرار ما قامت به المعارضة السورية التي قدّمت مقترحها قبل بدء الجولة الحالية بأيام.

وتقول مصادر مرافقة لبيدرسن إن وفد النظام كان جاهزا للرد على تساؤلات المبعوث الدولي من خلال المسارعة إلى إخراج ورقة تحتوي على ما سمّاه أسسا يجب التوافق عليها للبدء بالجلسات. وترى المصادر أن الأسس التي تطالب بموقف موحد في شؤون وهي مكافحة الإرهاب، واعتبار كل من حمل السلاح بوجه النظام أنه إرهابي، ورفع الحصار الاقتصادي عن سوريا، وإدانة التدخل التركي، هي ملفات لا يتفق عليها السوريون، وهي من أسس الأزمة الدموية التي لا يمكن للنظام فرض وجهة نظره بوصفها قاعدة أولية تسبق أي نقاش.

وترى المعارضة أن اللجنة الدستورية معنية فقط بإنتاج دستور جديد يمثل عقدا اجتماعيا جديدا بين السوريين وسقفا لحكم البلاد، فيما القضايا الخلافية الأخرى يعود النقاش فيها إلى هيئة التفاوض. والظاهر أن موقف بيدرسون الذي بدا مؤيدا لردّ وفد المعارضة هو ما أغضب دمشق وموسكو على السواء.

ويعتقد محللون أن أي تطور في رؤية موسكو وفق مداولاتها مع عواصم العالم من شأنه تطويع دمشق ووفدها داخل اللجنة الدستورية، وبالتالي فإن أسس دمشق السابقة للنقاش قابلة للسقوط في حال قررت روسيا الدفع بشكل جدي بالواجهة الدستورية للصفقة الكبرى.

قطر على خط الترتيبات بين عباس وحماس بعد الانتخابات

غزة – أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، الثلاثاء، تسليم وفد لجنة الانتخابات الفلسطينية برئاسة حنا ناصر، ردّ حركته "الإيجابي" بشأن المشاركة في الانتخابات، بعد ساعات من إعلان الحركة إرجاء الخطوة.

وربط البعض التردد الذي ظهر على حماس، بترتيبات تسعى إليها الحركة مع فتح ترعاها أطراف إقليمية.

وقال هنية، "أعلن تقديم رد حركة حماس الإيجابي على خارطة الانتخابات". وأضاف أن "الاعتداء على المعتصمين برام الله كان سببا لإرجاء ردنا صباحا".

وصرّح عضو المكتب السياسي لحماس، صلاح البردويل، في وقت سابق أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، اقتحمت في ساعة متأخرة من الليل خيمة اعتصام للمعتقلين السابقين (نُصبت احتجاجا على قطع رواتب عدد من الأسرى)، وسط مدينة رام الله، ومارست "عنفا ضدهم، ما أدى إلى فض اعتصامهم بالقوة".

وقال البردويل في مؤتمر صحافي عقد بمقر رئيس المكتب السياسي في القطاع، "انطلاقا من المسؤولية الوطنية والأخلاقية، قررنا إرجاء تسليم موقفنا الإيجابي المكتوب إلى حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات؛ رفضا واستنكارا لجريمة أمن السلطة بحق الأسرى".

ليعود هنية، بعد ذلك ويؤكد أن حماس "ستشارك في الانتخابات المزمع عقدها (لم يحدد موعد لها)"، مشيرا إلى أن الاقتراع يجب أن يقام في الضفة وغزة والقدس، و"من غير المقبول عدم إجرائه في القدس".

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس، أيمن الرقب، إن حماس أرادت تأجيل موقفها النهائي من الانتخابات إلى حين وصول التعليمات النهائية من قيادتها في الدوحة، مع حديث متزايد عن وجود اتفاق بين الرئيس محمود عباس وحركة حماس تم برعاية قطرية، يتمخض عنه تشكيل قائمة مشتركة لتوزيع المناصب والوظائف في القطاع والضفة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أنه بمقتضى الاتفاق المشار إليه سيكون هناك تقاسم كامل بين تيار الرئيس عباس في حركة فتح وبين حماس، بحيث يجري استبعاد كل من يعارضهما، والهدف من وراء ذلك هو استبعاد القيادي الفلسطيني محمد دحلان، اتساقا مع رغبة تركية تسعى إلى استبعاده من المشهد السياسي، محذرا من أن "التدخلات القطرية تكرس الانقسام الفلسطيني".

وأشار الرقب إلى أن موقف حماس لن يتغير من الانتخابات، وهو ما كشفته بعض التصريحات التي تخرج من حركة فتح وتذهب للتأكيد على أنها (حماس) غير مستعدة للاستحقاق، وهي تدرك أن أبومازن يبحث عن مبرر لعدم المضي فيها، وبالتالي ستلقي الكرة في ملعبه من دون أن تبدي اعتراضات محددة على إجرائها.

وفي المقابل اعتبر الباحث المصري في الشأن الفلسطيني، محمد جمعة، أن حماس أرادت أن تكسب شعبية إضافية في الضفة الغربية من خلال قرارها بتأجيل تسليم الموافقة الخطية على إجراء الانتخابات، وترتبط حجتها ببعض ممارسات الأجهزة الأمنية بحق منتمين إليها، لكن ذلك لا يكفي بالنسبة إليها للقطع بتراجعها نهائيا عن موافقتها المبدئية على خوض الاستحقاق.

ولفت لـ"العرب"، إلى أن حماس تعول على عناصرها في الضفة لكسب نفوذ جديد لها خارج قطاع غزة، وقد تساعدها الانتخابات التشريعية على ذلك، ما يجعل القبض على عناصرها إجراء يؤثر بشكل مباشر على تدابيرها قبل إجراء الانتخابات.

وذكر أن حركة حماس، في الآن ذاته تحاول أن تظهر في ثوب المتحمس للانتخابات لتجنب إلقاء تهم إجهاضها في حال تحقق، والابتعاد عن دمغها بأنها الطرف الرئيسي المعرقل، وهو ما يؤدي إلى المزيد من الخسائر السياسية التي لن تستطيع تحمل تكاليفها في الوقت الحالي.

ويرى متابعون، أن ربط هنية إجراء الانتخابات بالقدس ينطوي على مدخل للمراوغة، وعدم السير قدما في الاستحقاق، خاصة مع وجود تعقيدات ترتبط بإسرائيل وموقفها الذي قد يحول دون إقامتها في المدينة المقدسة، لاسيما بعد قرار الإدارة الأميركية الاعتراف بالمدينة عاصمة إسرائيلية.

وأشاد رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر، خلال المؤتمر الصحافي مع هنية "بليونة وحكمة حركة حماس التي وافقت على المشاركة في الانتخابات القادمة".

أيمن الرقب

> حماس أرادت تأجيل موقفها إلى حين وصول التعليمات من الدوحة

وأضاف ناصر، "نعتقد أن هذه الانتخابات قد تزيل الانقسام البغيض، وصندوق الانتخابات في النهاية أهم عمل تقوم به اللجنة".

ووصل الاثنين وفد لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية إلى غزة، لاستكمال مشاورات إجراء الانتخابات العامة مع حركة "حماس"، وبقية الفصائل.

وأعلنت حركة "حماس"، مؤخرا، موافقتها على عقد الانتخابات الفلسطينية العامة، ردا على رسالة بعث بها الرئيس عباس إلى الفصائل بهذا الخصوص.

وأرسل عباس، وهو أيضا زعيم حركة "فتح"، في 7 نوفمبر الجاري، رسالة إلى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بينها حركة "حماس"، عبر حنّا ناصر، تضمنت رؤيته لإجراء الانتخابات. وجاء في الرسالة أن عباس سيصدر مرسوما بإجراء الانتخابات التشريعية يليه عقد لقاء وطني يتم خلاله بحث آليات إجراء الانتخابات.

وعقدت آخر انتخابات رئاسية في 2005، بينما أجريت آخر انتخابات تشريعية في 2006.

لكل حساباته

حركات دارفور تتحد استعدادا لمفاوضات حاسمة

الخرطوم – اتفقت الحركات المسلحة في دارفور غربي السودان، المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، الثلاثاء، على توحيد موقفها التفاوضي، في إطار مفاوضات جوبا للسلام، التي تنطلق جولتها الثانية في 10 ديسمبر المقبل.

جاء ذلك في بيان اطلعت عليه الأناضول، وقد صدر عن حركات دارفور المسلحة التي تشمل، العدل والمساواة، بقيادة جبريل إبراهيم، وجيش تحرير السودان، بقيادة مني أركو مناوي، وتجمع قوى تحرير السودان، بقيادة الطاهر حجر، وتحرير السودان (المجلس الانتقالي)، بقيادة الهادي إدريس.

وتشكل الخطوة تطورا مهما في مسار السلام الذي يأمل السودانيون في أن ينهي حقبة دموية استنزفت البلاد.

ويشهد إقليم دارفور، منذ العام 2003، نزاعا مسلحا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وقالت الحركات في بيانها، إن الجولات التفاوضية الماضية بين الجبهة الثورية، والحكومة الانتقالية، شهدت توافقا على إجراءات بناء الثقة، وعلى المعالم الرئيسية للعملية التفاوضية.

وأضاف البيان "دعما ووصلا لهذه الإنجازات، اتفقت أطراف مسار دارفور، على تشكيل وفد تفاوضي موحد يمثل المسار". والثلاثاء، أعلن توت قلواك مانمي، رئيس لجنة الوساطة تأجيل انطلاق الجولة الثانية للمفاوضات بين الخرطوم والحركات، إلى 10 ديسمبر.